



اليمن.. نموذج لانتهاكات حقوق الانسان

تحرير

مجدي حلمي

سبتمبر ٢٠١٨

ورقة مقدمة على هامش اجتماعات المجلس الدولي لحقوق الانسان بجنيف

برج ١٠١ ، امتداد الامل أوتوستراد المعادي ، الدور الثاني شقة ٢٤، القاهرة.



دخلت الحرب الدائرة في اليمن عامها الخامس وكل يوم يسقط فيها مزيد من الضحايا من النساء والاطفال والشباب.. وكل يوم يزيد عدد المصابين بإصابات بليغه تجعلهم عجزة عن الحركة.

هذه الحرب اللعينة تعد من أسوء الحروب التي شهدتها هذه البلد الذي يعاني من الفقر وابط النمو وانهيار في كافة المرافق والخدمات حتى في فترة ما تسمي بالاستقرار اي قبل ثورة الشباب

وهذه الحرب التي تسبب فيها جماعة الحوثي وجزء من حزب المؤتمر المنتهي الي الرئيس السابق علي عبد الله صالح الذي أطاحت به ثوره فبراير ٢٠١١ بعد رفضهم لمخرجات الحوار الوطني وتم اجتياح العاصمة صنعاء والاستيلاء علي اغلب الاراضي اليمنية.

وهو خلاف كان يمكن حله بالحوار الجاد بين جميع الأطراف الداخلية في اليمن الا أنهم ذهبوا الي الحرب التي هي الاشرس في تاريخ الحروب الداخلية في اليمن أدت إلى انتهاكات واسعة لحقوق الانسان ليس داخل اليمن فحسب بل امتدت آثارها الضارة بالإنسان وحقوقه إلى خارج اليمن وبالأخص دول الجوار والمحيطه باليمن .

ففي هذه الحرب تم انتهاك جميع الحقوق سواء مدنية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعيه أو ثقافية فلم تجني الا الدمار وسيترتب عليها اثار لن تمحوها السنوات القادمة وستظل مهدد لحقوق الانسان لسنوات طويله وسيكون لها اثار ضاره ودخلت حالة حقوق الانسان في اليمن مرحلة غاية في الحساسية والتعقيد، فالصراع المسلح كان متسماً بالدموية والعنف والبشاعة ضد المدنيين

وكان تحالف الحوثيين وصالح مسؤولاً عن اغلب الانتهاكات لحقوق الانسان وللقانون الدولي الانساني حتي قامت جماعه الحوثي في ديسمبر الماضي باغتيال الرئيس السابق علي عبدالله صالح ودانت له السلطة علي المناطق التي تسيطر عليها واصبح الحوثيون بعد ذلك التاريخ هم المتحكمون بخيوط المشهد وواجهه وحيدة تدير الصراع ومعها الانتهاكات ومسؤولة عن ما صدر من ميليشياتهم وقواتهم العسكرية ضد المدنيين.

وتمثلت الانتهاكات التي وثقتها منظمات حقوقية يمني ومؤسسات دولية واشتركت في ارتكابها جل اطراف الصراع

المسلح القتل بتعدد وسائله وجرائم الاغتيالات والتصفيات بدوافع سياسية او انتقامية او للمعارضين والخصوم،

وكذا الاعدام خارج نطاق القانون، وشملت الاطفال والنساء والمسنين

خصوصاً تلك التي اسميت في القانون الدولي «بالانتهاكات الستة» ضد الاطفال والانتهاكات الاخرى بحق الاطفال والنساء والتي نزع الحماية عنهم كالترحيل والتدمير للمساكن،



كما شملت الترحيل والتهجير القسري والاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب ونتج في بعضه وفاة لمحتجزين جراء التعذيب، بالإضافة إلى سوء الحالة العامة للسجون والمعتقلات التي انشأتها وتديرها عدد من اطراف النزاع،

ورزت انتهاكات مثل العقاب الجماعي للمواطنين بمنعهم من الخروج من المدن المحاصرة ومنع دخول ل مواد الإغاثة اليهم والامتناع عن تسليم مرتبات موظفي الدولة وانتهاك حقهم في الحصول علي اجورهم مما ادي الي ترك الشعرات اعمالهم واللجوء الي اعمال اخري للحصول علي المال لإطعام أطفالهم.

كما قامت بنهب ايرادات واموال الدولة في عدد من المناطق وحرمانها عن السكان،

وفي شهر سبتمبر الماضي اصدرت منظمه الصحة العالمية بياناً بعدد ضحايا الحرب الذين تم تسجيلهم في المستشفيات المدنية وكانت كالتالي :

الحرب أسفرت عن مقتل وإصابة أكثر من ٧٠ ألف شخص، بينهم ٩٢٠٠ طفل.

هناك ٨٤٩ طفلاً و٦٩٧ امرأة بين القتلى.

الحرب أسفرت عن جرح ٨ آلاف ٣٤٧ طفلاً وألفين و٤٧٦ امرأة، وبلغ الإجمالي ٦٠ ألفاً و٢١١ جريحاً.

هذه الإحصاءات تتعلق بالفترة من مارس ٢٠١٥ حتى سبتمبر ٢٠١٨.

هذه الحصيلة قائمة على إحصاءات المستشفيات فقط.

الحق في الحياة

ومن ابرز الانتهاكات التي شهدتها اليمن في السنوات الاربع الماضية انتهاك الحق الاسي وهو الحق في الحياة ووفق ارقام الامم المتحدة فقد ادت هذه الحري الي مقتل ما يزيد عن ١٥ الف شخص

وكشفت وزارة حقوق الإنسان اليمنية أن إجمالي حالات الانتهاك لحقوق الإنسان من قبل مليشيات الحوثي، منذ مارس ٢٠١٥ م وحتى أبريل ٢٠١٨ م، بلغت ١٨٤٩١ قتل منهم ١٣٧٢ من الأطفال، فيما بلغ عدد المصابين من الأطفال ٣٨٨٢، من أصل ٣٠٣٦٢ جريحاً، في حين بلغ عدد ضحايا الألغام من الأطفال ٢٠٤ قتلى وإصابة ٣٠٧.

وكشفت وزير حقوق الإنسان اليمني الدكتور محمد عسكر عن عدد القتلى والجرحى الذين سقطوا منذ بداية الأزمة اليمنية، حيث قال ان أكثر من ٣٨ ألف مدني ما بين قتيل وجريح خلال الفترة من سبتمبر ٢٠١٤ وحتى نهاية مايو ٢٠١٨. وقال محمد عسكر إن "مليشيا الحوثي ارتكبت جرائم ضد الإنسانية في عدن وأبين وتعز ومأرب منذ اندلاع الأزمة اليمنية



وفي حين قدرت منظمه اوكسفام في تقريرها الف يوم علي الحرب عن مقتل ما يقرب من ٥٣٠٠ مدني منذ مارس ٢٠١٥. فيما أصيب ما يقرب من ٩٠٠٠ شخص.

الاعتقال التعسفي :

وفقا للتحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان عن اختطاف جماعة الحوثيين وإخفاءها قسرا ١٨٦٠٦ شخصا، في مختلف محافظات اليمن، بين سبتمبر ٢٠١٤ ويوليو ٢٠١٧ .

وأوضح في تقريره السنوي أن عدد حالات الاختطاف التي نفذتها ميليشيا الحوثيين وتم رصدها بلغت ١٥٩٦٨، فيما وصلت حالات الاختفاء القسري ٢٦٣٨ شخصا في مختلف المناطق اليمنية.

ونبه التقرير إلى أن المختطفين يعانون ظروفًا صحية صعبة جراء عمليات التعذيب التي يتعرضون إليها في سجون الميليشيا دون مسوغ قانوني يستوجب احتجازهم.

وهذا العدد كان حتى يوليو من العام الماضي و زاد هذا العدد بعد الخلاف الذي دب بين دماعه الحوثيين وانصار الرئيس السابق علي عبدالله صالح وقدرت تقارير ان الحوثيين اعتقلوا اكثر من ٣٠٠ شخص من انصار بخلاف استمرار عمليات الاختطاف والاعتقال التي يقوم بها مشرفيها في المحافظات الخاضعة لسيطرتهم مما يؤكد ان العدد اصبح من العدد الذي اشار اليه تقرير التحالف

جريمة ضد الطفولة :

يعد الاطفال هم اكثر الضحايا في هذا النزاع خاصة وان جميع الاطراف استخدمت الاطفال الا ان جماعة الحوثيين كان الطرف الابرز في ارتكاب جرائم ضد الاطفال ووفق للأرقام المعلنة من اكثر من مصدر حقوقي فان جماعة الحوثيين قامت باجبار ٤٠ ألف طفل على حمل السلاح كما يستغلون الأطفال باتجاهين أولا تعويض نقص الجنود لديهم، وثانيا استغلالهم إعلاميا.

وأشار تقرير لتحالف رصد إلى أن عدد الأطفال الذين تم تجنيدهم على يد الحوثيين يتراوح ما بين ١٥-٢٠ ألف طفل، مؤكدا أن الميليشيا الحوثية الإيرانية تجبر الأطفال على الخروج من المدارس إلى ساحات القتال.

وحسب آخر تقرير للأمم المتحدة، فإن هناك أكثر من ١٥٠٠ طفل يقاتلون في صفوف الحوثيين، فيما تقول المفوضية العليا لحقوق الإنسان أن العدد أكبر بكثير. وتقول إحصاءات ميدانية، إن نحو ٣٠ بالمائة من إجمالي ميليشيات الحوثيين من الأطفال،

أوضح تقرير منشور منذ مارس ٢٠١٧ الماضي أعده فريق الخبراء الأممي ان الجماعة تستميل الأطفال بشعارات دينية لتجنيدهم وتدريبهم داخل معسكرات تحت مسمى "المسيرة القرآنية" ومراكز التحفيظ في العديد من المدن اليمنية.

النساء :

أما بالنسبة للانتهاكات بحق المرأة، فقد بلغ إجمالي الانتهاكات التي ارتكبتها الجماعة ضد النساء شملت القتل والختف واحتجاز حرية، واعتداء لفظي وجسدي، ناهيك عن الانتهاكات الجماعية التي تمس المرأة كإحدى مكونات المجتمع اليمني ومنها الحرمان من التعليم ومحو الأمية والرعاية الطبية اللازمة، والأمومة الآمنة وحتى الاستحقاقات المالية الزهيدة التي كانت تُدفع لبعض النساء الأامل كل ثلاثة أشهر توقفت في عدة محافظات،

ووفق تقرير اوكسفام فان غالبية النساء أول من يُحرم وجبات الطعام أو يتناولن كميات صغيرة منه

كما اشار الي ١،١ مليون امرأة حامل أو مرضعة يعانين من سوء التغذية الحاد، وتعرض النساء اللواتي يعانين من سوء التغذية لخطر متزايد من إنجاب أطفال يعانون من سوء التغذية وهناك أيضا أكثر من ٥٢،٠٠٠ امرأة تتعرض لخطر المضاعفات أثناء الولادة.

كما زادت حوادث العنف ضد المرأة بأكثر من ٦٣ في المائة على مدى العامين الماضيين

وارتفعت نسبة الزواج المبكر منذ تصاعد النزاع. إلى ٦٦ في المائة من الفتيات دون سن ١٨ عاما ويمكن أن تتزوج الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين ٨ و ١٠ سنوات لتقليل عدد أفراد الأسرة الذين يحصلون على الغذاء، ولكن أيضا اصبح زواج الصغيرات مصدرا للدخل من أجل إطعام بقية افراد الأسرة وتسديد الديون

التعذيب

ووفق تقارير حقوقيه أوضحت أن التعذيب في سجون جماعه الحوثي بلغ خلال عام ٢٠١٧ نحو ٥ آلاف حالة، وأن حالات الموت تحت التعذيب نحو ١٠٠ حالة. هذه الوقائع في عام واحد ولا يوجد رقم محدد عن هذه الجريمة طوال فترة النزاع لعدم اهتمام المنظمات الدولية الإنسانية وخاصة منظمات الامم المتحدة بالقيام بزيارات للسجون في اليمن الخاضعة لسيطرة جميع اطراف النزاع رغم النداءات المتكررة من منظمات حقوقيه ورابطه امهات المختطفين لهذه المنظمات بالتدخل لدي الجماعة لزيارة المعتقلين لديها وتشير تقارير هذه الرابطة اليان جماعه الحوثي تستخدم جميع انواع واشكال التعذيب ضد المعتقلين لديها

حرية الراي والتعبير

وضع الصحافة في اليمن أسوأ مما كانت عليه في أي وقت مضى. حيث يعيش الصحفيون اوضاع قمع مركبة وأكثر مدعاة للقلق من أي بلد أو وقت مضى. هذا ما ذكره تقرير حديث لمركز المعلومات والتأهيل لحقوق الانسان.

فالصحفيون باليمن اضحوا هدفا متفق عليه من كل قوى القمع والظلام في استهدافهم عبر القتل والاختطاف والاعتداء الجسدي، أو التجويع ومصادرة الحقوق وعدم وجود أي ضمان معيشي له.

وخلال الثلاثة الأعوام الماضية سجلت تقارير حقوقية مختلفة عشرات الحالات لانتهاكات جسيمة تعرض لها الصحفيون في اليمن.

وصنفت اليمن ضمن أسوأ دول العالم في الاعتداء على حرية الصحافة والتعبير. وجاءت بحسب تقرير مراسلين بلا حدود في المرتبة ١٧٠ من أصل ١٨٠ دولة في العالم.

فهناك ما لا يقل عن ١٥ صحفيا يمكن تصنيفهم في حالة إخفاء قسري بسجون الحوثيين، لم تسمح سلطات ميليشيات الحوثي حتى في إبلاغ ذويهم عن صحتهم وهل هم على قيد الحياة أم لا.

وتعرض العديد منهم حسب روايات موثقة لتعذيب ممنهج أفقدهم القدرة على الحركة.

وسجلت حالة جمال المعمري المفرج عنه مؤخرا من سجون الحوثيين صورة قمع وحشية لم يسبق لها مثيل.

وأظهرت الأشهر الماضية حالات تعذيب غاية في البشاعة تعرض لها صحفيون في سجون بصنعاء وذمار وإب وأماكن مختلفة في مدن يمنية، وتم وضع عدد منهم كدروع بشرية في صدامات الحرب القائمة.

وصادرت سلطات صنعاء كل المؤسسات وأغلقت كل المواقع الإلكترونية ومنعت كل صوت يعارض سلطة الحوثي.

كما استهدفت قوى مسلحة في محافظات مثل مأرب وتعز وحضرموت وعدن صحفيين عديدين.

وأشار مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الانسان إلى متابعتة بكل جد خلال عملنا حالة الإعلام ومدى ما يتعرض له من انتهاكات مؤكدا أن عالم الصحافة في اليمن هو عالم الخوف.

وأصبحت فئة الإعلاميين الفئة الأكثر عرضة للخطر في اليمن كله إما عبر القمع المباشر أو التجويع والإذلال المعيشي.

ويعاني الصحفي في اليمن من حرمانه من أي حقوق اقتصادية أو ضمانات أو أي تأمين معيشي يضمن له العيش الكريم.

وأضحى كل الصحفيين عرضه لفقدان وظائفهم وحقوقهم في اي وقت.

و وثق التحالف اليمني في عام ٢٠١٧ عدد من الانتهاكات تستهدف الاعلاميين ونشطاء حقوق الإنسان والمعارضين السياسيين ومعتنقي الافكار المخالفة، وقد بلغت اجمالي الانتهاكات ضد السياسيين والصحفيين والنشطاء الحقوقيين) ١٤٣٣ (انتهاك بينها) ٦٨٣ (ضد سياسيين منتمين لحزب الاصلاح و) ٤٩٤ (ضد سياسيين منتمين لحزب المؤتمر و) ٢٨ (ضد سياسيين منتمين لأحزاب وجهات سياسية مختلفة، وسجل) ١٧٣ (انتهاك ضد اعلاميين وصحفيين ومؤسسات اعلامية، فيما سجل) ٥٥ (انتهاك ضد نشطاء حقوقيين ومحامون ومؤسسات حقوقية، وقد توزعت تلك الانتهاكات بين) ٨٥ (حالة قتل بالهجمات والاسلحة الفردية و) ١٩ (عملية اعدام غير مشروعة و) ١٠ (ماتوا بسبب التعذيب و) ٧ (ضحايا بسبب الاغتيالات و) ٧٢٧ (تعرضوا للاختطاف والاعتقال و) ٧٩ (تعرضوا للإخفاء و) ٥٧ (تعرضوا للتعذيب بينما توزعت بقية الانتهاكات بين الاصابة والاعتداء الجسماني وانتهاكات ضد منازلهم واقصاء وظيفي.

الالغام

ووفق مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان ان أكبر جرائم الحرب التي ارتكبت في اليمن خلال الثالثة أعوام الماضية تمثلت في زراعة الالغام والتي استهدفت في مجملها مناطق اهله بالسكان ومارستها ميليشيات الحوثيين بطريقة ممنهجة قاصدة إحداث أكبر ضرر بالمواطنين والمعارضين لها

وقال المركز وهو منظمة إقليمية حاصلة على الصفة الاستشارية بالأمم المتحدة في بيان صدر في أبريل الماضي ان اليمن عانت اكثر من غيرها من كارثة الالغام والتي حصدت الألاف الابرياء في نزاعات مختلفة ولكن الحرب الخبرة ادخلت اليمن نفق مظلم وكارثي شكلت جريمة زرع الالغام أكثر نقاطه سودا ومأساوية بخاصة وانه يهدد الحاضر فقط ولكنه يدمر المستقبل أيضا ويستهدف الفئات البريئة من المدنيين

ووفق مدير المركز الوطني لمكافحة الألغام، العميد الركن أمين العقيلي، قال ان إجمالي الألغام التي زرعتها جماعة الحوثيين في المدن اليمنية تجاوز نصف مليون لغم. بجانب مئات الاف من العبوات الناسفة والاشراك المتفجرة مما أدى لمقتل أكثر من ٧٠٠ شخص في العام الماضي

ووفق مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان انه خلال ٣ أعوام اظهرت مقتل ما يقارب من ٧٠٠ مدني بينهم ٣٢ طفل و ١٤ امرأة بينما تظهر أعداد المصابين وفق إحصائيات ميدانية وتقارير متطابقة في تعز ان هناك ما يقارب ١١٠٠ اصابة في اوساط المدنيين بينهم ٣٨ طفل و ١٧ امرأة. الى جانب نفوق العديد من الحيوانات التي تعتمد الأسر عليها في غذائها ومعيشتها اليومية وزراعة الحقول والمزارع والتي تعتبر مصدر الدخل الوحيد لدى العشرات من الاسر..

كما رصد تفجير وتفخيخ المساكن فقد تم تفجير العشرات من المنازل او تدمير اجزاء واسعة منها عبر تفخيخها بالغام والتي تنفجر عقب كل مغادرة للحوثيين و بمجرد عودة الأسرة إليها او احد افرادها لتفقدتها او اخذ اغراض منها .



وقال ان الحوثيين عمدوا خلال الثلاث سنوات الى جعل زراعة الالغام منهج مستمر لهم في كل منطقة يصلون اليها وينهزمون فيها وحدث ذلك في عدن ولحج والبيضاء ومناطق من اب وشبوة ولكن محافظة تعز حسب بيان المركز من اكثر المحافظات التي زرع الحوثيون فيها عشرات الالاف من الالغام حيث كانوا يزعمونها في المناطق التي ينسحبون منها وزرعوها على الطرقات وفي المنازل وفي وسط الأحياء ومداخل القرى

ووفق تقارير منظمات دولية ومحلية يمنية، فإن جماعه الحوثي متورطة بشكل مباشر في انتهاك قوانين الحرب، عبر زرع ألغام مضادة للأفراد،

وفي هذا السياق، قالت منظمة "هيومن رايتس ووتش"، إنها تحققت من خمس حالات لأشخاص أصيبوا بتشوهات بسبب ألغام مضادة للأفراد في تعز منذ مارس (آذار) ٢٠١٦، منهم رجل كان عائداً إلى منزله مع شقيقه بعد أشهر من النزوح من قريته التي كانت تسيطر عليها ميليشيا الحوثي.

الحقوق الاقتصادية

تعاني اليمن منذ سنوات طويلة من انتهاكات صارخة في الحقوق الاقتصادية ومنها الحق في العمل والحصول علي اجر عادل كما تأخرت عمليات التمهيه فيها بصوره ادت الي قيام ثوره الشباب.

وكانت الحرب الأخيرة هي ابرز انتهاك للحقوق الاقتصادية ويتم كل طرف الاخر بالمسئول عن هذه الازمة.

استولت جماعة الحوثي في عام ٢٠١٤ علي خمسة مليارات دولار وهي مخصصه للاحتياطي النقدي بالعملات الأجنبية في البنك المركزي بجانب مليار دور وديعه سعودية .

كما بدأ الحوثيون في اقتطاع مبالغ من موظفي الدولة في اليمن، لصالح ما سمّوه «التعبئة الشعبية». وانتهت بالتوقف عن صرف المرتبات نهائيا

وبحسب بيانات الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١٤ -آخر موازنة عامة جرى إعدادها- فإن ما يتم صرفه شهرياً كمرتبات يبلغ ٨٠ مليار ريال يمني، أي أن إجمالي ما استولت عليه مليشيا الحوثي من مرتبات الموظفين خلال ١٦ شهراً فقط بلغ تريليون و٢٠٠ مليار ريال يمني.

ووفق وزراء حقوق الانسان اليمنية استولت جماعه الحوثي على أكثر من ٨٦ مليار ريال يمني كرواتب لموظفي الدولة اليمنية خلال عام ٢٠١٧.

الحق في التعليم

ومنذ اندلاع النزاع قامت جماعه الحوثي بتدمير ١٧٠٠ مدرسة بعدة محافظات وفق ارقام الحكومة اليمنية كما قامت بتحويل بعض المدارس إلى ثكنات عسكرية أو سجون وإجبار الطلبة على الالتحاق بالجهات. وكانت تقارير تربوية عن حرمان أكثر من ٢,٥ مليون طفل من التعليم، في حين تقدر منظمه اليونيسيف الاطفال المحرومين من التعليم قد تجاوز ٣ مليون طفل وتدمير ١٦٠٠ مدرسه وتحويل أكثر من ٢٧٠ مدرسة كمقرات عسكرية وحرمان ٣ ملايين ونصف طالب لحقهم في التعليم كما الحق الضرر الاقتصادي الفادح بالمعلمين وحرم ١٦٦ الف من منتسبي التربية والتعليم من حقوقهم لأكثر من عامين.

الحق في الصحة

أصبح اليمنيون معرضون بشكل متزايد للمرض بسبب ضعفهم جراء الجوع والحرب. وفي هذه الأثناء، أصبحت امكانية حصولهم على الرعاية الصحية مُنعدمة بسبب الحرب.

ووفق تقرير اوكسفام في الفترة ما بين ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧، تضاعف تقريبا عدد الأشخاص الذين يفتقرون إلى الرعاية الصحية الأساسية والكافية ليصل إلى ١٦,٤ مليون شخص، منهم ٩,٣ ملايين في حاجة ماسة. هذا التدهور الشديد هو في معظمه نتيجة للهجمات التي شلت نظام الرعاية الصحية.

لم تعد تعمل سوى نصف المرافق الصحية بسبب القصف الذي تعرضت له المستشفيات والعيادات او بسبب استحواذ الجماعات المسلحة على بعض منها، او بسبب نقص الوقود والأدوية.

وفي الوقت ذاته، تنتشر الدفتيريا حيث ان هنالك ٣١٨ حالة مشتبه فيها و ٢٨ حالة وفاة مسجلة في ١٥ محافظة من أصل ٢٢ محافظة في اليمن، ونصف الحالات من الأطفال دون سن ١٤ عاما

وفي أبريل ٢٠١٧ بدء تفشى الكوليرا الاول في اليمن. وأصابت أكثر من ٣ مليون حالة وادت الي وفاة ٣ الاف حاله وهناك تحذيرات من منظمه الصحة العالمية بمعاوده ظهور الوباء الذي تفشي في ٢٢ محافظه

حي الضنك

انتشرت حي الضنك في اليمن بصورة أصبحت وباء واصيب بها أكثر من (١٧) ألف شخص في عام ٢٠١٥م وتزايد عدد الاصابات بهذا الوباء ليلبغ عدد (٢٣) ألف إصابة عام ٢٠١٦م وارتفع الي ٣٠ الف في العام ٢٠١٧ وتحوّلت الي ما يشبه الوباء في عام ٢٠١٨ وتم معاوده أنشطة المكافحة في المناطق الخاضعة لسيطرة الشرعية الا ان انتشارها يتزايد في بقية مناطق اليمن

انتشار الجرب والحصبة

خلال عام ٢٠١٦ م ، ظهرت عدد من الأمراض الجلدية بما فيها إصابة أكثر من عدد (٤) الف حالة جرب ، انتشر وباء الحصبة في محافظات (صعدة ، حجة ، عمران ، صنعاء ، سيئون ، والمهرة) وسجلت وفيات وحالات لم يسبق أن ظهرت من قبل بين كبار السن حيث سجلت أكثر من (٣) الف حالة اشتباه بالإصابة لم يتم التمكن من فحصها نتيجة عدم وصول المحاليل اللازمة للفحص من منظمة الصحة العالمية.

الحق في الغذاء

ووفق تقارير امميه يحتاج ٢٢,٢ مليون شخص - أي ثلاثة أرباع سكان اليمن - إلى المساعدة الإنسانية والحماية بزيادة تصل الى ٤٠ في المائة منذ تصاعد النزاع. فيما ان أكثر من نصف هذا العدد (١١,٣ مليون) بحاجة ماسة للمساعدة.

لقد دفع الصراع البلد الذي يعتبر فقيرا بالفعل إلى حافة الهاوية. وقبل تصاعد النزاع، كان ١٠,٦ مليون شخص يعانون فعليا من الجوع في اليمن أولئك الذين يصنفون على أنهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي. بعد ألف يوم، أصبح ١٧,٨ مليون يمني الآن يعانون من انعدام الأمن الغذائي، بزيادة قدرها ٦٨ في المئة، وهذه تعتبر أكبر حالة طوارئ غذائية في العالم. وفي مارس ٢٠١٧ تم الاعلان عن ان ٧ ملايين شخص على وشك المجاعة.

وتمنع جماعه الحوثي وصول المساعدات الي المناطق الخاضعة تحت سيطرتها كما تقوم بالاستيلاء علي المعونات المقدمة من المنظمات الأممية وتقوم اما ببيعها للمواطنين او توزيعها علي افرادها ووثقت منظمات يمنية عمليات نهب منظمه للمعونات الأممية من قبل الجماعة وسط صمت دولي.

الحق في العمل :

لقد أدت الحرب إلى إضعاف الاقتصاد اليمني، حيث تقدر الأمم المتحدة أن ٨,٤ مليون شخص في اليمن بحاجة إلى المساعدة لتلبية احتياجاتهم الأساسية

كما تضرر قطاعي الزراعة والصيد واللذان كانا يُعتبر المصدر الرئيسي للدخل ل ٧٣ في المائة من السكان قبل الحرب بسبب النزاع المسلح فضلا عن شحة المياه والبذور والأسمدة واللقاحات أو حتى الوقود للري، فضلا عن منع بعض الأسر من العمل ونتيجة لذلك، كان إجمالي محصول الحبوب في اليمن عام ٢٠١٦ أقل بحوالي ٣٧٪ من متوسط الإنتاج في السنوات الخمس السابقة و ١١٪ أقل من موسم الحصاد في عام ٢٠١٥. وشهدت حوالي ٤٠٪ من جميع الأسر الزراعية انخفاضا في إنتاج الحبوب، في حين أن حوالي ٥٠٪ فقط من جميع الصيادين يمارسون مهنتهم



وقد فقد أكثر من نصف العاملين في القطاع الخاص (٥٥ في المائة) وظائفهم بسبب النزاع

وبالمثل، فإن حوالي ١,٢ مليون موظف مدني - أي أكثر من ثلث القوى العاملة في اليمن - لم يتلقوا رواتبهم أو تلقوا اجزاء من رواتبهم منذ آب / أغسطس ٢٠١٦ ويعتمد حوالي ٧ ملايين يمني اجمالاً على الرواتب الحكومية.

الحقوق الثقافية :

وأشارت تقارير حقوقية الى ان انتهاك وتدمير الإرث المادي والتاريخي لليمن من آثار ومتاحف تم بشكل ممنهج وجرى فيه تجريف واسع للآثار والاتجار فيها حيث تعرضت متاحف صنعاء وتعز وعدن والضالع الى سرقة وتدمير وتخريب متعمد من قبل ميليشيات الحوثيين واتباعهم والجماعات المتطرفة الأخرى.